كذا في النهر ثم قال وروى محمد في الكتاب ان غلبتا ما سئل عن ذبيحة النصارى عن اهل الحرب فلم ير به باسا انتهى وما نقلناه سابقا من انه على المختار مختص بالرخص مبني على هذا الاصل وبالجملة ان الاهتمام في امر الطهارة ليس في سنة السلف فمن له طبع مستقيم يخال عن الوسوسة ويستعد لها فالان يتحرى الاقوى والاحوط بحيث لا ينوبه باعم منه والتلاوة والذكر والفكر والتصنيف واما الموسوس او المستعد فعليه ان يتحرى الرخصة والسعة لان ينقطع عنه احتمال الوسوسة **الفصل الثاني** في التورع و التوقي من طعام اهل الوضايف من الاوقات او بيت اكثر مالهم اختلاط بالمجهول والحرام واكل طعامهم وهذا ناش من الجهل او الريا فكان الكسب بالبيع والاجارة ونحوها اذا روعي فيها شرايط الشرع حلال كذلك الوقف اذا صح وروعي شرايط الوقف فلا شبهة فيه اصلا اذا الصحابة وقفوا واكلوا منه وكذا بيت المال يحل لمن كان معروفا له اذا اخذه بقدر الكفاية وقد اخذ الخلفاء الاربعة لسوى عليهم منه فلا فرق بين الوقف وبين المال وبين غيرها من المكاسب في الحل والطيب اذا روعي شرايط الشرع وفي الطرفة والخبيث اذا لم يراع بل الا لان الشبهة وامثال فوز زماننا اذا اكثر بيوع سواء اقتاد ارباحهم باطلة او فاسدة او مكروهة نعم الورع من الشبهات في

قال عليه السلام الدعاء مخ العبادة

قال عليه السلام العبادة هو الدعاء

في الحلال والحرام ليس كالورع حرام الطهارة والنجاسة بل هو اهم في الدين وسيرة السلف الصالحين ولكن في زماننا لا يمكن بل لا يمكن الاخذ بالقول الاحوط في الفتوى وهو ما اختاره الفقيه ابو الليث من انه ان كان اكثر ماله من الحرام حلال الاجازة قبول هديته ومعاملته والا فلا قال الامام قاضيخان في فتاويه قالوا ليس في زماننا زمان الشبهات وعلى المسلم ان يتقي الحرام المحاين وكذا صاحب الهداية في التجنيس في زماننا قبل ستمائة وقد بلغ التاريخ اليوم ستمائة وثمانين ولا خفاء ان الفساد والتغير يزيدان بزيارة الزمان لبعده عن عهدة النبوة والورع والتقوى في زماننا في حفظ القلب واللسان وسائر الاعضاء والتحرز عن الظلم و ايذاء الغير حتى ولو بالسوال والاستخدام بغير حوائج ولو بالسوال والاستخدام بغير حوائج وان يجهل فان يدخل انسان طعامه مالم يتيقن كونه بعينه مغصوبا او مسروقا وان علم يقينا ان في ماله حراما قال في فتاوى قاضيخان لو ان فقيرا يأخذ جائزة السلطان مع علمه ان السلطان يأخذها غصبا يحل له ذلك قال فان كان السلطان خلط الدراهم بعضها ببعض فانه لا باس به وان دفع عين المغصوب من غير خلط لم يجز افتره قال الفقيه ابو الليث هذا لمن لا يستفتي على قول ابي حنيفة رحمه الله فان عنده اذا غصب دراهم من قوم و خلطها بعضها ببعض حل له التناول وقال في الخلاصة السلطان اذا

Copyright © King Saud University